البلاد
الثلاثاء 12 فيفري 2008

القنب المغربي الأكثر رواجا بالجزائر

السايح ينفي ما جاء على لسان عمار تو

● أرجع المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها، عبد المالك سايح، حدة انتشار المخدرات بالجزائر إلى موقعها المجاور للمملكة المغربية، وقال سايح: "نحن مستهدفون أكثر بسبب انتشار زراعة المخدرات في بلد مجاور"، مؤكدا أن القنب المغربي هو المخدر الأكثر رواجا وسط المدمنين بالجزائر. واستشهد المتحدث ببعض الأرقام التي توصلت إليها جهات دولية بخصوص زراعة المخدرات بالمغرب، "هناك 125 ألف هكتار تزرع سنويا بالمخدرات بالبلد المجاور، أي ما يمثل 60 % من الإنتاج العالمي من القنب، حسب الإحصائيات الدولية". كما توقع سايح ، زيادة رواج المخدرات بالبلاد، مشيرا إلى أن الشبكات التي اعتادت تهريب القنب الهندي إلى أوروبا عبر الجزائر، أصبحت تفضل تهريب أنواع أخرى كالكوكايين والهيروين لضمان أرباح أكبر، "إذا انتقلوا من الخشيش إلى الكوكايين والهيروين، فإن سعر القنب سينخفض واستهلاكه سيزيد ببلادنا"، يقول سايح، الذي كان يتحدث أمس في حصة "في الواجهة" التي تبثها القناة الإذاعية الأولى.

من جهة ثانية، رفض المتحدث التعليق على ما ذهب إليه وزير الصحة عمار تو، من أن "الجزائر تستهلك 50 بالمائة من المخدرات التي تمر بأراضيها"، لكنه أبدى شيئا من التحفظ حيال هذا الرقم، "من الجائز أن يكون هذا الرقم صحيحا، لكن النسب متضاربة، هناك من يقول 42٪ ومن يقول 50٪، ولكن لا أستطيع دحض قول أو رقم معين". وأعلن سايح بالمقابل عن قرب شروع الديوان الذي يرأسه في تحقيق وطني شامل حول المخدرات بالجزائر للوصول إلى إحصاءات دقيقة حول الموضوع. وأوضح قائلا: "الدراسة ستتناول بدقة كل الجوانب، كالأسباب، ومدى الانتشار بكل ولاية، الفئات العمرية للمدمنين، إلى جانب إنجاز خريطة لانتشار المخدرات". وكشف أن هذه المهمة ستناط بـ 1000 خبير ومحقق مختص، ستسخر لهم إمكانيات هامة، من بينها 200 سيارة.

هذا وثمن المتحدث أداء مصالح الأمن في مكافحة آفة المخدرات، "ما خلق - حسبه - صعوبات كبيرة للشبكات التي تقوم بتهريبها والمتاجرة بها. وبخصوص المنظومة القانونية الجزائرية في هذا المجال، قال سايح: "كثير من الدول، تقتبس أفكارا من القانون الجزائري". وأكد أن العدالة الجزائرية، "تجمد المتابعة في حق المدمن الذي يبدي استعدادا للخضوع إلى العلاج، إذ تعتبره ضحية". وأوضح أن كلفة علاج المدمن تتراوح ما بين 70 ألف إلى 500 ألف دينار. كما أشار إلى رفع العقوبات المسلطة على المروجين لتصل إلى السجن المؤبد في بعض الحالات، وكذا تشديد العقوبة في حق الأطباء، الذي يصرفون وصفات لأدوية مخدرة، لأشخاص ليسوا في حاجة إليها.■

فؤاد.ع